الفصل الثاني

الأوضاع السياسية في البلاد

١٩١٤-١٩٢٤

السودان والحرب العالمية الأولى

ضم إقليم دار فور

ظهور السيد عبد الرحمن المهدي

وفد التهنئة

ثورة ١٩١٩ المصرية

الجمعيات الوطنية العلنية والسرية

obeikandl.com

الأوضاع السياسية في البلاد
١٩١٤ ـ ١٩٢٤

السودان والحرب العالمية الأولى:

في ٧ تشـــرين الثاني عام ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحرب على تركيا بعد دخول الأخيرة الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، وقد وضع ذلك بريطانيا في موقف دقيق في مصـــر والسودان، ذلك أن السلطان العثماني يعد الزعيم الروحي للمسلمين في كلا البلدين وفي أجزاء أخرى من مستعمرات الإمبراطورية البريطانية[٦٥].

كانـــت مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، لكن بريطانيا أصدرت بياناً في ١٨ كانون الأول عام ١٩١٤ يعلن حمايتها على مصر[٦٥]، مما انسحب بشكل طبيعي على الســـودان. في الـــيوم التالي، ١٩ كانون الأول ١٩١٤، عزل البريطانيون الخديوي عباس حـــلمي الـــثاني عن منصبه بسبب وقوفه إلى جانب تركيا، وأعلنوا عن تتويج حسين كامل[٦٥].

أثـــارت الحـــرب قلـــق إدارة الحكومة في السودان التي كانت تواجه صعوبات اقتصـــادية بسبب الموسم الزراعي الرديء الذي نتج عن سنتين متعاقبتين من الجفاف في عـــام ١٩١٣ وعام ١٩١٤ [٦٥]. وقد قطع ونجت، الذي كان في زيارة لبريطانيا، زيارته وعـــاد إلى السودان في التاسع من أيلول عام ٩١٤ [٦٥]، لاعتقاده بضرورة وجوده هناك لاســـتعادة ثقـــة الناس بالحكومة في وقت كان يبدو فيه من المحتمل ان تزعزع الحرب استقرار البلاد[٦٥].

أصـــدر ونجت عند عودته أوامر إلى حكام الأقاليم لمراقبة رعايا العدو كما حذر الأتراك الذين يعيشون في السودان بعدم التورط في الدعاية المعادية لبريطانيا[٦٥].

كـــان معظـــم الجيش المصري قد بقي في السودان بعد عام ١٨٩٩ ، وكان من الأهمية بمكان لونجت ان يكسب ثقتهم، وهكذا دعا كبار ضباط الجيش من مصريين و سودانيين واعيان الخرطوم إلى قصر الحاكم العام في ٢٠ كانون الأول عام ١٩١٤، وقرأ علـــيهم هناك نص التعليمات بالحماية البريطانية على مصر وعزل عباس حلمي الثاني، فضـــلا عن برقية التهنئة التي بعثها إلى الخديوي الجديد. كانت خطوات ونجت محسوبة ليؤكد مساندة بريطانيا للسودانيين إذا ما أعلن الأتراك الجهاد ضدهم[٦٥].

في تشرين الأول، قام ونجت بجولـــة في عدة أقاليـــم شملت الجزيـــرة والأبيض وبـــور تســـودان ليتأكد بنفسه من ولاء السودانيين، قابل ونجت زعماء قبليين ودينيين وشرح لهم السبب الذي دعا بريطانيا إلى دخول الحرب وسياستها تجاه الإسلام[٦٥]، وقد ساعد ونجت في مهمته هذه الموالون للحكومة[٦٥]، فضلا عن ملاحظة السودانيون المنافع الـــتي جلبـــتها لهم الإدارة الجديدة و لم يكونوا يريدون عودة السيطرة العثمانية ثانية[٦٥]، وهكـــذا كان السودانيون مهيئين عندما وردت الأخبار بدخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا.

في ٧ تشـــرين الـــثاني عـــام ١٩١٤ وبعد يوم واحد من دخول تركيا الحرب، خاطـــب ونجـــت عـــدداً كبيراً من الضباط البريطانيين والمصريين في الخرطوم معلقاً ان السودان ستقف مع بريطانيا في الحرب، وشرح لهم جهود بريطانيا لمنع تركيا من دخول الحـــرب والتطورات في البلدان المجاورة لتركيا وفي سوريا ومصر، وناشد ضباط الجيش البقاء على ولائهم وأداء واجبهم[٦٥].

في الـــيوم التالي، ٨ تشرين الثاني، استدعى ونجت علماء الدين البارزين وشيوخ الطـــرق الصوفية والوجهاء المتنفذين، وحاول في خطابه أمامهم ان يؤكد لهم أن الحرب ليســـت بين المسلمين والمسيحيين مشدداً على ان السودان تمتع بالسلم في ظل الحكومة الحالية، وان بريطانيا ليست في نزاع مع الإسلام أو زعيمه الروحي، وتحدث عن الذين

أشعلوا الحرب واظهر تعاطفه مع أولئك الذين يعانون بسبب القرار العثماني غير الصائب بالتحالف مع ألمانيا. وجوباً على ذلك، أعلن الزعماء السودانيين ولائهم فورا وعلى الملأ:

"نحن مع الحكومة الحالية قلباً وقالباً ولا شأن لنا بتركيا التي تبعت مشورة ألمانيا وأعلنت الحرب بالارتباط معها"[٦٥].

كان اندلاع الحرب نقطة تحول بالنسبة لزعماء الطرق الصوفية وخاصة السيد عبد الرحمن وأتباعه، والذي كانت الحكومة لا تزال تتعامل معه بحذر. وحتى ذلك الوقت كان السيد علي الميرغني بلا أدنى شك الوحيد بين الزعماء الدينيين الكبار الذي تضع الحكومة ثقتها فيه[٦٥]، لكن الحكومة، حسب رأي جيمس روبرتسون،كانت تخشى ان السيد علي قد يتعاطف مع العثمانيين باعتبارهم أخوة في الإسلام. ان عداء المهديين التقليدي للدولة العثمانية والحاجة إلى تأمين العون إذا ما اتخذ السيد علي جانب الأخيرة دفعا الحكومة إلى السعي من اجل علاقات طيبة مع السيد عبد الرحمن المهدي[٦٥]. ومهما يكن من أمر فقد بعث السيد علي ببرقية إلى الحاكم العام يعلن فيها عن مساندته، وقد أكد ولائه لبريطانيا وأدان الدولة العثمانية بالسياسة التي تبنتها[٦٥].

على الرغم من ان ونجت كسب ولاء الزعماء الدينيين الرئيسيين، فانه لم يتجاهل زعماء القبائل، حيث بعث برسائل شخصية إلى جميع شيوخ القبائل في الأقاليم[٦٥]، مرفقة نسخة من خطابه إلى العلماء شارحاً أهداف الحرب وداعياً إياهم إلى مساندة الحكومة البريطانية. رد الشيوخ بوعود الولاء المتمثلة برسائل علي التوم ناظر الكبابيش وإبراهيم محمد فرح ناظر الجعليين[٦٥]، بقي الشيوخ على ولائهم طول فترة الحرب واستمروا من وقت لآخر يعبرون عن امتنانهم للحكومة[٦٥]. بهذه الطريقة تمكنت الحكومة من كسب المساندة لسياستها تجاه الدولة العثمانية، كما اعتمدت على العداء

تجاه العثمانيين من قبل الناس الذين قاسوا في ظل حكمهم كما كان يعني الكثير لهم من علاقاتهم مع خليفة بعيد[٦٥].

حافظت هيئة العلماء على مساندتها للحكومة الإنكليزية في السودان، ورداً على تأكيدات ونجت لسياسة الحكومة البريطانية تجاه الإسلام، أعرب شيخ العلماء عن شكره لأنهم وضعوا في الصورة من نية بريطانيا[٦٥].

على الرغم من المساندة التي تلقتها الحكومة، فقد انتشرت دعاية ذات طبيعة تحريضية للغاية تدعوا إلى الجامعة الإسلامية. وفي محاولة لوقف انتشار الشائعات، أبعدت الحكومة ثلاثة أشخاص غير مرغوب فيهم من الخرطوم وأم درمان للاشتباه بتورطهم بمنشورات دعائية[٦٥].

قدم السودانيون خلال الحرب دعماً مادياً ومعنوياً، فقد أرسلت التجهيزات التي ضمنت عدداً كبيراً من الجمال التي تتطلبها حرب الصحراء، بالإضافة إلى الأغنام والماشية والطعام[٦٥]، وهكذا فقد حافظت الحكومة على ولاء الشعب السوداني عن طريق رعاية مصالحهم المادية، وفي نفس الوقت لطفت من سياستها تجاه الزعماء الدينيين لكسب مساندتهم ونتيجة لذلك فأن الأخيرين "رموا بثقل نفوذهم إلى جانب الحكومة والقانون والنظام"[٦٥].

ضم إقليم دار فور:

يقع على الحدود الغربية للسودان إقليم دار فور، وهي منطقة تقارب مساحتها ١٤٤،٠٠٠ميل مربع، وكانت سلطنة مستقلة حتى ضمتها مصر في عام ١٨٧٤[٦٥].

خلال الفترة المهدية، شك الخليفة عبد الله في ولاء السلطان علي دينار، وفي عام ١٨٩٧ أخذ الأخير أسيرا إلى أم درمان[٦٥]، وقد بقي هناك حتى اندلاع القتال في المدينة

عند إعادة الغزو ، إذ انتهز الفرصة للرحيل مع مجموعة من أقربائه المقربين إلى دار فور، وكان يجمع الأتباع إلى ان وصل عددهم إلى ما يقارب الألفين[٦٥].

عندما وصل إلى العاصمة الفاشر أعلن نفسه سلطاناً بإذن من كتشنر[٦٥]، وقد أعترف بعلي دينار وكيلاً للحكومة في الخرطوم بشرط ان يدفع إتاوة سنوية مقدارها ٥٠٠ جنيه مصري اعتباراً من حزيران عام١٩٠١. حقق السلطان هذا الشرط واحتفظ بعلاقات جيدة مع الحكومة، كما ترك وشأنه[٦٥].

ومنذ البداية كان السلطان يرغب في تجنب أي تدخل من جانب الحكومة في الشؤون الداخلية لإقليمه[٦٥]، وحتى عام ١٩٠٩ لم يظهر السلطان علي عداءً سافراً للحكومة في السودان، وعندما احتل الفرنسيون واداي في عام ١٩٠٩ [٦٥]، احتج السلطان بشدة لدى الحكومة حول النشاطات الفرنسية في الغرب، لكن حكومة الخرطوم لم تستطع مساعدته[٦٥]، فأصبحت علاقات السلطان مع الحكومة متوترة وبالذات عندما لم يتلقّ عوناً ضد أعدائه التقليديين، قبائل الرزيقات والزيادية والكبابيش، الذين يعتقد أنهم يدينون له بالولاء[٦٥].

عندما بدأت الحرب العالمية، اشتدت عزلة السلطان المتزايدة مع بريطانيا والحكومة في السودان بسبب تعصبه الديني وعواطفه الموالية للسلطان العثماني، لا سيما انه قد اظهر من قبل تعاطفا لدعوة الخليفة إلى الجهاد[٦٥].

لم تكن دار فور غير مهمة للحكومة في السودان خاصة بعد نشوب الحرب، حيث كتب ونجت، بعد تأكده من ولاء السيد علي والشريف يوسف، إلى السلطان معلناً نشوب الحرب مع الدولة العثمانية ومرفقاً رسائل الولاء من الزعيمين الدينيين، ربما أملاً برد إيجابي منه، وقد اظهر رده في ٦ كانون الأول عام ١٩١٤ بوضوح إمكانية فسخ علاقاته مع الحكومة، وبالنسبة للزعيمين الدينيين فقد أوضح لونجت:" نحن لسنا ملزمين بما عملوه معك، ان عهدي لك هو الولاء الخالص فقط، وبإضافة شروط محددة

متفق عليها، وإذا وافقت على ذلك سنكون إذن مستعدين وقادرين على مراعاتها، وألا فلا"[٦٥].

وفي ٢٠ آذار عام ١٩١٠ كتب السلطان إلى السيد علي الميرغني محتجاً بشدة على فشل حكومة السودان في تجهيزه بالأسلحة لمقاومة الاحتلال الفرنسي لما يعتبره جزءاً من دار فور، ولمساندتها أعداءه التقليديين قبائل الرزيقات والزيادية والكبابيش وطريقة معاملتها لمبعوثه، وأنهى السلطان رسالته يطلب من السيد علي بوجوب الكتابة إليه من وقت لآخر[٦٥].

من الجلي ان السلطان منذ البداية لديه فكرة واضحة عن نفوذ السيد علي لدى الحكومة، فكان يستخدم هذه المراسلة كطريق غير مباشر للاتصال بها، وقد ساءت العلاقات الآن بين السلطان والحكومة، ففي نيسان تخلى عن التزاماته ورفض دفع الإتاوة وفي الواقع أعلن استقلاله[٦٥]. وفي تموز رأت الحكومة أنْ لا بديل عن احتلال دار فور وعزله على الرغم من ان ذلك لم يكشف بعد[٦٥].

لم تؤثر المراسلة بين السلطان والسيد علي والحكومة في تغيير موقف السلطان وتبعاً لذلك كانت الحكومة ملتزمة بقرارها في عزله وإعادة ضم دار فور، فأرسلت قوات إلى دار فور في ١٠ كانون الثاني عام ١٩١٦، على الرغم من ان ونجت لم يتخل عن أمله بعد في إمكانية تجنب الأعمال العدائية. وعلى أية حال فقد كانت حماية قبائل الحدود وأمن كردفان لها الأولوية لديه[٦٥]. سقطت الفاشر في ١٦ أيار من نفس السنة، وفي تشرين الثاني قتل السلطان علي على يد مجموعة يقودها هودلستون، الحاكم العام للسودان فيما بعد، ومنذ ذلك الوقت أصبحت دار فور إقليما من أقاليم السودان.

ظهور السيد عبد الرحمن المهدي:-

ولد السيد عبد الرحمن في الخرطوم في الأول من حزيران عام ١٨٨٥ لكنه ذهب للعيش في قرية شكابا عندما دمرت الدولة المهدية في معركة كرري، وعندما هوجمت قرية شكابا وقتل أخوته سمح للسيد عبد الرحمن بسبب صغره بالبقاء مع نساء أسرة المهدي في جزيرة الفيل[٦٥].

كانت الحركة المهدية قد أنشئت في جزيرة آبا منذ حزيران عام ١٨٨١ وخطط السيد عبد الرحمن لجعلها مركزا روحياً واجتماعياً واقتصادياً للحركة[٦٥]. وعلى أية حال، فقد كان السيد عبد الرحمن لا يزال مشكوكاً فيه ولم يسمح له بمغادرة جزيرة الفيل حتى عام ١٩٠٦ عندما أعطي الإذن هو وعائلته بالرحيل إلى حي العباسية في أم درمان[٦٥]، حيث بقي تحت المراقبة الدائمة لقسم المخابرات، وهنا تعلم على يد رئيس مجلس العلماء[٦٥]، وكان عام ١٩٠٦ هو العام الذي سمح فيه له باستصلاح أملاك عائلته في جزيرة أبا، وفي زيارته الأولى هناك بُعثت حركة الأنصار، أنصار والده السابقين، كحركة سياسية ودينية[٦٥]، وعلى الرغم من ان الحكومة اعترفت به كرئيس لأسرة المهدي فإنها حذرته بحزم بأنها لن تتغاضى عن تحول المهديين إلى هيئة متحدة، دينياً أو بشكل آخر، ولا عنه كزعيم لهم[٦٥].

قبل الحرب العالمية الأولى قيدت الحكومة بشدة المهدية كعقيدة دينية. وعلى سبيل المثال، لم يكن يسمح بقراءة الراتب(كتاب الصلاة) في اجتماعات عامة، ومنع الحج إلى جزيرة أبا، ومنع أنصار المهدي للصلاة عند ضريحه[٦٥].

في كانون الأول عام ١٩٢٦ لخص سلاطين باشا سياسة الحكومة، ما قبل الحرب، تجاه المهديين وزعيمهم السيد عبد الرحمن في عبارة "تسامح ولكن لا اعتراف"[٦٥]، وكانت الحكومة تدفع الى السيد راتبا قدره ٥ جنيهات مصرية فقط

شـــهرياً لكي يعيش في ظروف الفقر، وفي عام ١٩٠٩ أمر سلاطين بأن لا يخاطب عبد الـــرحمن بلقب السيد ولا يسمح له بالتوقيع باسم عبد الرحمن المهدي ولكن باسم عبد الـــرحمن محمد احمد فقط، وفي ١٩١٥ كرر ونجت رأيه الذي كان قد أعرب عنه قبل سبع سنين مضت من وجوب الاستمرار في التعامل مع المهدية كعقيدة محظورة وزعيمها "دجال"[٦٥].

على الرغم من ان السيد عبد الرحمن كان يعيش في ظل عزلة سياسية فان دخول العثمانـــيين الحرب أدى إلى تغيير موقف الحكومة تجاهه، فقد كانت مساعدته مطلوبة للعمـــل ضـــد نفـــوذ الموالين للعثمانيين ولإضافة زخم آخر لتأثير دعاية الحكومة ضد العثمانـــيين[٦٥]، وهكذا فقد أرسل الحاكم العام في كانون الثاني عام ١٩١٥ السيد عبد الـــرحمن إلى الجزيرة، وهي منطقة له فيها نفوذ واسع. واعترف سايمز، سكرتير ونجت الخاص بالمجازفة التي ينطوي عليها هذا التغيير في سياسة الحكومة، وعلى ذلك حذر عبد الـــرحمن بوجوب عدم استخدام الفرصة التي سنحت بزيارته إلى الجزيرة لتنظيم المهديين هـــناك، ومهما يكن من أمر فعلى الرغم من ان زيارة عبد الرحمن ساعدت الحكومة في سياســـتها المعاديـــة للعثمانيين، فأن الأنباء المقلقة حول نشاطاته بين المهديين أدت إلى استدعائه العاجل في بداية عام ١٩١٦[٦٥] . وعلى أية حال بدأ المهديون بزيادة نفوذهم وعـــلى سبيل المثال ففي مايس عام ١٩١٦ عين نائب حاكم إقليم النيل الأزرق، خلافاً مع السياسة الرسمية للحكومة وبالتشاور مع السيد عبد الرحمن، المقدمين (القادة) من بين أتـــباعه الدناقلـــة في ود مدني، ولم تتخذ الحكومة إجراء[٦٥]، وهو ما قد يشير إلى انهم اعترفوا بأن السيد عبد الرحمن يمكن ان يكون ذا فائدة لهم في المستقبل.

بالتوازي مع تغير الموقف تجاه السيد عبد الرحمن ونتيجة لحاجة الحكومة لمساندته في عـــام ١٩١٥، ثارت التساؤلات حول وضع المهدية كطائفة دينية، وأصبحت قراءة الراتب والصلاة المهدية أكثر علنية، وفي كانون الثاني عام ١٩١٨ سعى عبد الرحمن إلى

إذن مـــن نائب مدير المخابرات لتأدية الصلاة في جامعه في أم درمان، ومما له مغزى ان الحاكم العام وافق على ذلك في ١٩ كانون الثاني ١٩١٨ ، وكانت إحدى الطرق التي عزز عبد الرحمن مركزه بها من خلال تعيين الوكلاء في الفترة ١٩١٦-١٩٢١ ،حيث كان تواجدهم في كل أجزاء السودان[٦٥].

ازداد الحج إلى جزيرة أبا وفي أيار عام ١٩٢٣ كان الرقم يقدر ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ وفي حين ان عبد الرحمن في عام ١٩٠٩ لم يكن يُخاطـــب بالسيد، ففي عام ١٩١٦ كـــان يسمى السيد عبد الرحمن المهدي وتحسن مركزه المادي بصورة ملحوظة ومـــنح تصريحات سفر مجانية بالقطار على الرغم من القرار المناقض لذلك عام ١٩١٢، كما حصل من العقود الحكومية بقطع الأخشاب على دخل مفرط بصورة ملحوظة مع منحة الحكومة البالغة ٥ جنيهات مصرية، وكان قادراً على صرف مبلغ كبير على بيته الأوروبي في الخـــرطوم في عـــام ١٩١٨-١٩١٩ [٦٥]. في نهاية ١٩١٧ اعترف ستاك في مقابلة مع السيد عبد الرحمن بخدمات الأخير وقبل بدون تحفظ ولاءه للحكومة[٦٥]، كان قرار الحكومة بإرسال السيد عبد الرحمن إلى لندن عضو في وفد لتهنئة الملك على انتصار الحلفـــاء في الحرب جائزة لولائه وخدماته أثناء الحرب وتعبيراً آخر عن الهيبة السياسية المتزايدة والاحترام الذي تكنه الحكومة تجاه السيد عبد الرحمن، وقد ظهر ذلك فيما بعد عـــندما اســـتخدمت الحكومة السيد عبد الرحمن للعمل ضد الدعاية المصرية[٦٥]. في يوم الملـــك عام ١٩٢٦ أصبح السيد عبد الرحمن فارساً فخرياً للإمبراطورية البريطانية، وفي وقـــت لاحق من السنة قدمت الحكومة له قرضاً مقداره ٤٥٠٠ جنية مصري لمساعدته عندما وضعه إسرافه ومضارباته في مأزق مالي[٦٥].

في عام ١٩٢٤، وعلى الرغم من ان الحكومة بقيت تشك بطموحاته السياسية، برز كزعيم له أتباع كثيرون مما كان مقلقاً للسيد علي الميرغني بنفس القدر، وقد أشتد

التنافس بين الزعيمين في السنوات اللاحقة كما غدت الحكومة مهددة بقوة السيد عبد الرحمن ونفوذه المتناميين[٦٥].

ـوفد التهنئة :

في نيسان عام ١٩١٩ اقترح أعيان السودان، بإشارة من الحكومة، وجوب قيام جماعة ممثلة بزيارة لندن لتقديم التهاني إلى الملك بمناسبة توقيع معاهدة الصلح، ولمناقشة آمالهم حول مستقبل السودان[٦٥]. أعدت الترتيبات للزيارة مع نهاية حزيران حيث كان من المتوقع ان تعلن شروط السلم أو تكون على وشك التوقيع عليها[٦٥]. كان الوفد، الذي وصل إلى لندن في ١٩ تموز، بقيادة السيد علي الذي كان "يعد زعيماً غير رسمي للسودان"[٦٥]، وكان يرافقه الشريف يوسف الهندي[٦٥]، السيد عبد الرحمن المهدي، مفتي السودان، رئيس مجلس العلماء، وقاضي دار فور الشرعي، وأربعة من الزعماء القبليين الذين ساندوا الحكومة أثناء الفترة المهدية[٦٥]، وهم نظار الكبابيش والهدندوة والشكرية والجعليين[٦٥]، و لم يضم الوفد ممثلين من الأقاليم الجنوبية أو من بين قطاع المتعلمين.

كانت الحكومة مهتمة جداً بزيارة الوفد إلى لندن وانه يجب التعريف بها على نطاق واسع في السودان، ولمواجهة الدعاية المصرية الموجهة ضد الزيارة قدمت الحكومة تغطية واسعة لها[٦٥]، وقد جمعت الحشود لمشاهدة رحيل الوفد وقامت صحيفة حضارة السودان بتغطية رحلته وعودته[٦٥]. ومن المهم هنا أن نتأمل في رد فعل السيد علي على ضم السيد عبد الرحمن إلى الوفد وفيما إذا كان ذلك قد أثر لاحقاً في موقف السيد علي تجاه الحكومة. وعلى الرغم من عدم وجود دليل وثائقي، فمما لا شك فيه ان السيد علي كان غير مرتاح لذلك، ولكنه لم يكن في موقف يمكنه من طرح رأيه، و لم تكن لديه القوة للتأثير على الحكومة. كان القرار بانضمام السيد عبد الرحمن"شيئاً من التحديد في سياسة الحكومة" يقر بأن"المهدي يمثل قطاعاً مهماً من السودانيين في الشمال الذين لا

يمكن تجاهلهم في وفد تمثيلي"[٦٥]، فضلا عن كونه قراراً سياسيا"مكافأةً لولائه وخدماته خلال الحرب واعترافاً بالمركز الذي حققه"[٦٥].

قبل ان يغادر الوفد الخرطوم اقترح السيد علي حمل هدية إلى الملك، ولكنْ لان الوقت كان قصيراً للغاية لترتيب ذلك، فقد تم الاتفاق على عدم تقديم هدية. وليس من الواضح فيما إذا كان السيد عبد الرحمن خلال مسار الرحلة قد أخفى نيته بإهداء سيف والده، فان من المؤكد ان السيد علي لم يكن يعرف شيئاً قبل زيارة قصر بكنجهام عندما أُقترح وجوب إهداء السيد عبد الرحمن سيف المهدي إلى الملك، وقد أعلن السيد علي انه إذا تم ذلك فانه لن يحضر، فقط بعد فترة طويلة من الإقناع وافق على ان الأمر ليس قضية مهمة، وفي خطابه للملك في اليوم التالي، لم يشر السيد إلى هدية من الوفد لكن قبل ان ينسحب الوفد قدم السيد عبد الرحمن السيف[٦٥]، وفسر السيد عبد الرحمن إشارة الملك[٦٥] عندما أهدى إليه السيف على انها إنشاء لعلاقة خاصة مع الملك سعى إلى ترسيخها في السنوات اللاحقة. كان رأي بعض الساسة الإنكليز ان الإهداء كان"تباهياً مقصوداً بالنفس، مخططاً بعناية من قبل السيد عبد الرحمن"[٦٥]، والأكثر أهمية ان الحادث قد افسد إلى حد ابعد العلاقات بين السيدين.

في ٢٨ تموز عام ١٩١٩ قدم السيد علي بصفته رئيساً للوفد أعضاءه إلى الملك، وفي خطابه هنأ الملك على الانتصار في الحرب التي تم خوضها لحماية الأمم الضعيفة مثل السودان، وأعرب السيد عن اعتقاده بأن"تقدم ورقي السودان يعتمد الآن وفي المستقبل على ارتباطها مع بريطانيا العظمى"[٦٥]. وفي جوابه أعرب الملك عن شكره لولاء السودانيين أثناء الحرب وتمنى على أعضاء الوفد الاستمرار في مساندة حكومته لفائدة السودان[٦٥]. استقبل الوفد عند العودة بترحاب عال في السودان من قبل مسؤولين حكوميين وحشد كبير من المواطنين[٦٥].

كانت الصحافة المصرية ترى في الوفد إلى لندن تعبيراً عن محاولة بريطانيا استمالة السودان ضد مصر كما اتهم الوطنيون المصريون أعضاء الوفد "بالخيانة وبيع بلدهم إلى بريطانيا"[٦٥]. كانت الخشية من احتمال هجمات المصريين بما فيه الكفاية لاتخاذ إجراءات خاصة لتأمين رحلة الوفد عبر مصر[٦٥]. وان زيارة الوفد هذه كانت قد عكست العلاقات الجيدة التي كانت موجودة آنذاك بين البريطانيين وزعماء الطرق والعلماء التقليديين[٦٥]. وقد تم التأكيد على ذلك عندما استقبل هـ.و. جاكسون نائب الحاكم العام أعضاء الوفد في مباني القصر للترحيب بهم على سلامة عودتهم إلى السودان[٦٥]. كما أعربت أوساط أخرى عن الدعم والتقدير وأعربت فئة المتعلمون الجديدة عن استحسانها وتمانيها بزيارة السيدين وتأليف القصائد على شرفهما[٦٥]، وفي ٢١ آب ١٩١٩ كرم نادي الخريجين في أم درمان أعضاء الوفد في حفل استقبال.

ثورة ١٩١٩ في مصر:-

قادت الثورة التي نشبت في مصر في وقت مبكر من عام ١٩١٩ ، والمطالبة باستقلال مصر، قادت السودانيين المفكرين، ليس فقط شباب المدن، إلى التفكير في نتائجها المحتملة على بلدهم[٦٥]. وقد تفجرت في مصر حملة من العنف السياسي وعبأ حزب الوفد، الرأي العام هناك ضد بريطانيا [٦٥]. في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة، كانت إحدى نتائج التحالف بين السيد علي والشريف يوسف والسيد عبد الرحمن هو الوقوف وقفة واحدة ضد التيارات الوطنية في مصر، لقد اقلق نمو الحركة الوطنية في مصر سودانيين كثيرين كانوا يخشون احتمال انسحاب بريطانيا من البلاد تاركة السودان تحت السيطرة المصرية فقط. وقد أعرب الزعماء الدينيون الثلاثة، في محادثات غير رسمية مع الجنرال ستاك في شباط عام ١٩١٩ ، عن رغبتهم في ان السودان يجب ان يعامل كجزء من الإمبراطورية البريطانية وان مستقبل البلاد يكون مرتبطاً بها[٦٥].

اعترف القادة الدينيون ان السودانيين لم يكونوا آنذاك كياناً وطنياً متميزاً قادراً على الاستقلال لكنهم كانوا يعتقدون ان الفكرة الوطنية ترقد في سبات ويمكن ان تتطور، وطلب القادة الثلاثة السماح لهم بالقيام بحملة دعائية مع أتباعهم بشأن تشجيع الولاء والدعم للبريطانيين وإيقاد روح الوحدة الوطنية بين السودانيين[٦٥]. وعلى الرغم من ان ستاك كانت لديه تحفظات حول أراء القادة الدينيين، وفيما إذا كانت تعكس بدقة الرأي العام السوداني، فقد اعترف بأن هناك رغبة حقيقية في المساعدة في تطور البلاد. وعلى أية حال فأن ستاك لم يدعم الفكرة القائلة بأن الإحساس الوطني يجب ان يشجع بالدعاية. وقد اعتقد بأن ذلك يجب ان يُسمح له بالتطور بصورة طبيعية وان أي عمل قد يُفسر من قبل المصريين كتهديد لنفوذهم ونية في تقويض مركزهم. وتبعاً لذلك، ورغم الاعتراف بأن منع السادة الثلاثة من الانغماس في دعاية سياسية كتلك قد يدفع بهم نحو حركة القومية العربية أو الجامعة الإسلامية، فقد رفض ستاك طلبهم[٦٥]. في آذار ١٩١٩ طالب زغلول بإنهاء الاحتلال البريطاني ليس فقط في مصر بل في السودان أيضا، وأكد حق مصر التاريخي بأن مصر والسودان واحدة[٦٥]. وزار اثنان من أعضاء الحزب الوطني المصري، محمود باشا الديب وعيساوي بك زيد، الخرطوم ليؤكدوا للسودانيين ان مصر تضع مصالحهم في القلب وكانوا مزودين بتوجيهات بعدم الالتقاء مع القادة الدينيين الذين كانوا يُعتبرون "خونة للإسلام" ولكن بالتحدث إلى ممثلي الجيل المتعلم الجديد[٦٥].

في ٢٣ نيسان عام ١٩١٩ قدم القادة الدينيون الذين يرأسهم السيد علي والسيد عبد الرحمن وآخرون التماساً إلى الحاكم العام لإرساله إلى الحكومة البريطانية مفاده "أنهم بمعزل تماماً عن المطالب الوطنية المصرية بوجوب إنهاء الاحتلال البريطاني لوادي النيل ويعربون عن ثقتهم بأن بريطانيا قادرة على معالجة الموقف، وضمنوا التماسهم الشكر للبريطانيين على ما يعملونه من اجل ازدهار السودان"، وأعادوا التأكيد على

ولائهـــم:"نحن ليست لنا يد ولا علاقة بالحركة التي تجري في مصر، ولا تتطابق الحركة مـــع رغبتـــنا"[٦٥]. وعموما فقد نصح اللبني بعدم طبع الالتماس لأنه إذا تم التأكيد على انعدام التعاطف بين المصريين والسودانيين فان هذا يمكن ان يخلق مصاعب للسادة الثلاثة بالإضافة إلى الحكومة في السودان[٦٥].

انتهز السيد علي والشريف يوسف والسيد عبد الرحمن فرصة زيارتهم إلى لندن في آب عـــام ١٩١٩ لإعـــادة التأكيد بقوة على معارضتهم للمطالب المصرية بصورة فردية، وعن طريق أعمدة جريدة حضارة السودان[٦٥]، ناقشت سلسلة من المقالات بقلم المحـــرر حسين شريف الوضع ببقاء السودان تحت السيطرة البريطانية كأفضل قوة قادرة على رعاية مصالح الشعب السوداني بدل من تسليمه إلى مصر[٦٥].

في نهايـــة عام ١٩١٩ أرسلت لجنة ملنر إلى مصر لتقصي الاضطرابات الأخيرة هناك ووضع التوصيات للمستقبل، وفي وقت مبكر من عام ١٩٢٠ زار السودان اثنان مـــن اللجـــنة وصاغوا رأيهم في تقرير جاء فيه "يجب ان لا يسمح لأي تغيير في الوضع السياسي في مصر بان يعرقل التطور في السودان إلى مدى ابعد على النظام الذي انبثقت عنه هذه النتائج الجيدة"[٦٥].

في عـــام ١٩٢١، وخـــلال المحادثات البريطانية-المصرية حول الشروط الجديدة المحـــتملة للحماية، كانت لحملة الدعاية المضادة لبريطانيا آثارها في السودان[٦٥]، وقد تم توضيح ذلك في بيان سلمه، في تموز من نفس العام، عدد من الشيوخ والأعيان في إقليم الـــبحر الأحمـــر إلى حاكمهم، وتبعه التماس آخر إلى الحكومة في السودان من الشيوخ القبلـــيين في كانون الثاني عام ١٩٢٢ بنفس الأفكار الواردة في التماس السيد علي في نيســـان عـــام ١٩١٩ المشار إليه أعلاه. كان مقدمو الالتماس يصبون إلى التأكيد بان المصـــالح السودانية سوف يتم حمايتها، أجاب الحاكم العام بان السودان سيبقى خارج إطـــار المناقشات بين بريطانيا ومصر وان ليس هناك نية بان يتأثر السودان بأية شروط

للاستقلال تمنح لمصر، وان بريطانيا سوف تستمر في حماية المصالح السودانية كما فعلت في الماضي[٦٥].

على الرغم من التأكيدات المتكررة، فان القادة الدينيين السودانيين كانوا قلقين من قرب استقلال مصر، وفي ١١ شباط عام ١٩٢٢ أعرب الزعماء الدينيون في واحد من سلسلة البيانات المرسلة خلال ذلك الشهر، عن قلقهم البالغ من التطورات الأخيرة، باحثين عن مشورة الحاكم العام وتأكيدات مجددة من ان سياسة بريطانيا تجاه السودان لم تتغير[٦٥].

ان القلق السوداني حول إعلان استقلال مصر في ٢٨ شباط عام ١٩٢٢ والتحفظ على السودان واحدة من النقاط الأربع المطلوب مناقشتها في المستقبل، ان هذا القلق خفت حدته إلى حد ما عندما وافقت الحكومة البريطانية على الاستمرار في سد سنار وضمانها للاعتمادات المالية الضرورية، كان ذلك إشارة لتعهد بريطانيا المستمر للسودان لكن كان مطلوبا أكثر من ذلك. ففي ٢٦ نيسان عام ١٩٢٢ قام المندوب السامي بزيارة إلى السودان، التي هي بحد ذاتها تعبير عن الأهمية التي تعلقها الحكومة على مساندة الزعماء التقليديين، قال في خطابه إلى أعيان السودان في الخرطوم: "انني أجد ان هناك بعض الخوف في عقول الناس في السودان من ان بريطانيا العظمى ستكون في المستقبل على علاقة اقل وثوقاً مع تطوير بلدكم، ان الحكومة البريطانية ليست لها مثل هذه النية"[٦٥].

ولطمأنة السودانيين اقتبس المندوب السامي تصريحا قاله رئيس الوزراء في ٢٨ شباط ١٩٢٢ في مناسبة منح مصر الاستقلال في سياق الكلام الذي أعاد القول فيه بان بريطانيا لن تغير وضع السودان بأية طريقة يمكن ان تلحق الضرر بمصالح السودانيين[٦٥]. ويمكن اعتبار هذا التأكيد جواباً على الالتماسات التي قدمها زعماء الدين وشيوخ القبائل.

في إجابته على تصريح المندوب السامي، أعاد السيد علي التأكيد على آرائه حول مركز السودان الذي يعتقد انه" بلد وقومية متميزة، ويجب ان يسمح له بالتقدم وفق سياقه الخاص في التطور، أمل بان هذا سوف يعترف به لكي يستمر في المستقبل هذا التطور الذي تم تحقيقه حتى الآن بشكل متميز في ظل الإدارة البريطانية"[٦٥]، وفي تموز عام ١٩٢٢ تلقى رأي السيد علي دعما من العمد والأعيان والتجار في منطقة الكاملين والذين أكدوا على ولائهم لبريطانيا وشبهوا علاقاتهم مع المصريين "بزجاجة كسرت مرةً ولا يمكن إصلاحها"[٦٥].

افتتحت زيارة اللبني فترة جديدة من الحملة الدعائية في الصحافة المصرية موجهة ضد الزعماء الدينيين الثلاثة[٦٥]، حتى ان مقالة كتبت في الصحافة المصرية، في ١٠ آبار عام ١٩٢٢ أشارت إلى وفد لندن عام ١٩١٩ بان السيد علي"جعلوه يخدم الإنكليز ويعاني إزعاجا مؤلما على أيديهم، وانتهى هذا الوضع فقط عندما تصرف وفقاً لإرادتهم"[٦٥]. في نهاية ١٩٢٢، نشرت الصحافة انه قد تم تشكيل "جمعية للدفاع عن السودان" وانها تلقت الدعم من آلاف كثيرة من رجال القبائل السودانيين، وقد كتب عدد من الشيوخ ردودا مستفزة إلى الصحافة المصرية لتعرية "الادعاءات المزيفة التي كانت تختلق"[٦٥]. على الرغم من الحملة الدعائية في الصحافة المصرية طوال عام ١٩٢٣، وعلى الرغم من ان السودانيين كانوا لا يزالوا يتطلعون إلى إعلان جلي عن النوايا البريطانية،فقد بقي السودانيون واثقين بان بريطانيا ستستمر في دعمها لهم[٦٥].

في عام ١٩٢٣ زار السيد على مشروع الجزيرة الذي كان يلقى معارضة واسعة[٦٥]، وكانت إحدى نتائج زيارته إلى ود مدني هي إعادة التنافس بينه وبين السيد عبد الرحمن بسبب جهوده للظفر بدعم المهديين لطريقته[٦٥]. على الرغم من ان السيد علي والسيد عبد الرحمن توحدوا في معارضتهم لمصر، فانه لم يكن من الممكن وضع المطامح الشخصية جانباً كما حصل أثناء الحرب، لقد بدأت فترة جديدة من التنافس

بينهما. وقدم السيد عبد الرحمن، مدفوعا بزيارة السيد على إلى الجزيرة، مسيرة مضادة في جزيـــرة آبا، وانطلاقاً من الخطر بان التنافس قد يقود إلى الافتراضات تدخلت الحكومة وأوقفـــت المســـيرات[٦٥]. اشتد التنافس بين السيد علي والسيد عبد الرحمن خلال عام ١٩٢٤، إذ كـــان كل منهما يقدم ادعاءات مضادة للآخر، وكان السيد علي يعتقد ان السيد عبد الرحمن وراء الشائعات المنتشرة حول تعاطف السيد علي مع مصر[٦٥]. ومكن انســـحاب الجيش المصري والمسؤولين المصرين من السودان في أواخر عام ١٩٢٤ السيد عبد الرحمن بماله من الرجال والمال في توسيع طموحه السياسي في زعامة السودان.

كان السيد علي يعتقد جازما ان الحكومة دعمت مركز السيد عبد الرحمن وإنهم كـــانوا اقل ميلا لأخذ مشورته[٦٥]، وهكذا فعندما وقعت الانتفاضة في نهاية عام ١٩٢٤ ساعد أنصار السيد عبد الرحمن الحكومة بصورة نشطة. وفي وقت لاحق من عام ١٩٢٦، زار السير جيفري آرثر، الحاكم العام للسودان، السيد عبد الرحمن في جزيرة أبا، وهي الـــزيارة التي ما كانت إلا ان تؤكد مخاوف السيد علي بان الحكومة ما كانت تبدوا أنها تدعم استمرار المهدية بصورة علنية. وعلق سلاطين باشا في رسالته إلى ونجت في نيسان عـــام ١٩٢٦، "إنني أتعجب بما ذا يفكر السيد علي الميرغني حول ذلك"[٦٥]، وعلق أيضا قولـــه ان السيد عبد الرحمن هو الزعيم الأكثر نفوذاً في السودان "يسبق بصورة واضحة حتى السيد علي الميرغني هذا الجانب"[٦٥].

الجمعيات الوطنية ١٩٢٠-١٩٢٤:

كـــان انتشـــار التعليم العلماني الحديث واحدا من العوامل المهمة في نمو الحركة الوطنية السودانية التي بدأت في مطلع العشرينات بصورة رئيسية بين طلاب خريجي كلية غـــوردون ومدرسة الخرطوم العسكرية اللتين أنشئتا في عام ١٩٠٢ وعام ١٩٠٥ على التوالي، لقد ساهمت هاتان الكليتان بصورة غير مباشرة في نمو الشعور الوطني لان كثيرا

من الشباب السودانيين من أصولٍ اجتماعية مختلفة كان بإمكانهم التفكير والعمل كجماعة، وكانت الكليات أرضية للقاء ووعاء للانصهار نقلت الروابط التقليدية إلى الو لاءات الجديدة.

رفع التحسن العام في اقتصاد البلاد نتيجة لسياسة الحكومة في الجزيرة والمناطق الزراعية الأخرى المستوى المعاشي، وبدأ السودانيون يركزون انتباههم على تعليم أبنائهم، كان ذلك تقدماً مهماً قدم دليلاً على ان الطوائف كانت غير معارضة للمؤسسات التعليمية حتى لو انها لم تشجعها. اقترح حسين شريف، محرر الحضارة في مقالة مؤرخة في ١٠ مايس عام ١٩١٩ على ان الشعب يجب ان يساهم في السياسة التعليمية للحكومة، في توسيع وتجهيز المدارس وفي تعليم عدد اكبر من الناس الفقراء وفي مساعدة الكبار والمعوقين بتقديم مساكن خاصة لهم وفي زيادة طبع الكتب الدينية وتحسين أوضاع الجوامع[٦٥]، وقد اقترح في نفس المقال لا نجاح المشروع تشكيل لجنة أما في أم درمان أو الخرطوم يكون في عضويتها الميرغني، والمهدي، والهندي ومفتي السودان ورئيس مجلس العلماء واحمد بك البغدادي، وقد دعم القادة الدينيون البارزون الفكرة، التي انبثق عنها مشروع الصندوق الأهلي. بعد عودة السادة من لندن، عادت جريدة الحضارة إلى الموضوع الذي كان قد تُرك أثناء زيارة لندن، ولكن المحرر أشار في العدد الصادر في ٦ كانون الأول عام ١٩١٩ إلى خيبة أمله لعدم نشاط القادة الدينيين، على الرغم من ان رئيس مجلس العلماء كان قد بذل ما في وسعه لدعم المشروع [٦٥]. وعلى الرغم من ان الحضارة استمرت في حملتها، الا ان المشروع لم يسفر عن شيء، ربما لان القادة الدينيين لم يكونوا متحمسين له. وبعد سنتين من ذلك، انضم السادة الثلاثة في مشروع لجمع التبرعات لأغراض جدية وأحيا رئيس مجلس العلماء مشروعه لجمع التبرعات وتأسيس معهد ديني يكون هو رئيسه[٦٥].

كـــان إنشـــاء نادي الخريجين في أم درمان عام ١٩١٨ مثالاً للوعي الجماهير الجديد، فكانت تلك أول محاولة للسودانيين المتعلمين لتكوين رابطة غير سياسية، في البدء كان أعضاؤها يتقاسمون اهتمامات ثقافية واجتماعية مشتركة [٦٥]، وعندما تم إنشاء النادي الـــذي كـــان يمثل الجيل المتعلم الجديد، بدأ أعضاؤه في العمل بنشاط وصبر على انتزاع الـــزعامة بصـــورة نهائية من القادة الدينيين[٦٥]، وخلال ذلك لم يكن باستطاعتهم تجاهل النفوذ الذي يمتلكه الأخيرون لدى الحكومة والثروة التي بحوزتهم، وهكذا حاول النادي في البداية ان يكسب مساندتهم، وعند عودتهم من لندن في عام ١٩١٩ قدم النادي دعوة إلى الســـيد علي وبقية أعضاء الوفد لحفلة في ٢١ آب عام ١٩١٩. استخدم النادي هذه المناســـبة لـــيظهر نفسه للحكومة والناس على انه قطاع مهم من الجماعة يساند سياسة الســـيد عـــلي ويتطلع إلى مشورته. وفي نفس الوقت فقد أراد تنمية الروابط مع القادة الدينـــيين[٦٥]، مـــن اجـــل تأمين مركز النادي على الرغم من انهم كانوا واعين من قبل للانقسامات العميقة بينهم، والتي ستصبح جلية في أواخر الثلاثينات.

في عـــام ١٩٢٠ أقام نادي الخريجين لقاءً لمناقشة كيفية العمل مع القادة الدينيين ومحاولة تحقيق مصالحة بين الميرغني والمهدي لتوحيد الرأي داخل النادي [٦٥]، وقد فشلت هـــذه المصـــالحة المقـــترحة، وتبعاً لبا بكر بدري، فأن الميرغني كان يشك فيما إذا كان الخريجون ينظرون إليه وإلى الزعماء الدينيين الآخرين كما كان آباؤهم ينظرون إليهم إذ كـــانوا يتمـــتعون"بقدرة الصالحين على الثواب والعقاب" لكن "يعتقد انها فكرة جيدة" لصياغة الآراء الموحدة للخريجين والزعماء الدينيين لتقديمها إلى الحكومة[٦٥].

منذ عام ١٩٢٠ بدأت تُحس آثار ثورة ١٩١٩ المصرية في السودان، وقد ازداد الوعـــي السياســـي في البلاد، في هذا الوقت انقسم السودانيون إلى جماعتين، التقليديين وأولـــئك الـــذي يكونون النخبة المتعلمة. كان التقليديون الذين يقودهم القادة الدينيون الثلاثة يدعون إلى ان تبقى الحكومة في السودان تحت وصاية بريطانيا لإعداد السودانيين

للاستقلال. لدعم هذا ولوضعه بشكل واضح أمام الناس المتعلمين في السودان كتب حسين شريف سلسلة من أربع مقالات خلال آب وأيلول عام ١٩٢٠ تحت عنوان القضية السودانية[٦٥].

وقد استدعت هذه المقالات رداً سريعاً من الجماعة التي تمثل النخبة المتعلمة والتي كانت تساند المطلب المصري بوحدة مصر والسودان، وجاء رد هذه الجماعة في منشورات سرية، ظهر أحدها وهو الأكثر أهمية في تشرين الثاني عام ١٩٢٠ موقعاً من قبل كاتب غير معروف دعا نفسه (ناصح أمين)، وقد أرسلت نسخ إلى القادة الدينيين وإلى الشخصيات الأكثر أهميةً في الخرطوم وأم درمان وبقية الأقاليم. كانت أحد النقاط المطروحة هي ان الحكومة كانت تحاول عامدةً تقسيم القادة الدينيين لأجل مطامحها الخاصة، وأكد المنشور أن جريدة الحضارة هي صحيفة تسيطر عليها الحكومة لذا فهي مجبرةً على دعم وجهة نظرها، على الرغم من انها مملوكة اسمياً بواسطة الميرغني والمهدي والهندي، وقد أنكر المنشور ان الجماعة في نزاع مع القادة الدينيين: "أنهم ببساطة كانوا يستخدمون من قبل الحكومة" بسبب النفوذ الذي يمتلكونه مع أتباعهم[٦٥].

تشكلت جمعيات وعصب سرية في المدن الرئيسية لغرض توعية الناس بأهمية مساندة المطالب المصرية، كانت الجمعية الأكثر أهمية من بين هذه الجمعيات هي جمعية الاتحاد السوداني التي أنشأت في أ درمان في وقت مبكر من عام ١٩٢٠، وكانت جمعية سرية ترتكز على خلايا من خمس أشخاص، وكل خلية مستقلة، وفي حالات كثيرة فأن الأعضاء كانوا معروفين فقط من قبل أولئك الذين في نفس الخلية، تم تأسيسها من قبل مجموعة من طلبة وخريجي كلية غوردون هناك، في البداية كانت نشاطات الجمعية اجتماعية وأدبية لكنها هاجمت الإدارة البريطانية ومساندوها من السودانيين، القادة الدينيين والعلماء في منشورات مرسلة بالبريد، كما شجعت الجمعية وساعدت بصورة سرية على عقد روابط قوية مع مصر[٦٥]. وكان عبيد حاج أمين رئيس الجمعية، يوجه

نشـــاطاتها بالمنشورات السرية والكتابة إلى جريدة الحضارة، وقد استمرت دعاية الجمعية حتى عام ١٩٢٣.

وبمناســـبة زيـــارة اللبني إلى السودان في نيسان عام ١٩٢٢ ردت جمعية الاتحاد الســـوداني بشكل عدائي على رد الميرغني على خطاب اللبني. ومثالاً على ذلك، أرسل توفيق صالح جبريل، الذي كان واحداً من الأعضاء المؤسسين للجمعية، قصيدة إلى مصر انتقد فيها زيارة اللبني وكتب بمرارة عن إهانة السيد العظيم:

ويح قلبي ماذا يروم اللبني ... يوم وافى يجر سيفا صقيلا
جمع الجمع أرهب القوم ... حتى أصبح السيد النبيل ذليلا
أتراه يريد يفصم حبلا ... بين مصر وبيننا موصولا [٦٥]

وجـــاء رد فعل آخر في مايس عام ١٩٢٢ عندما كتب علي عبد اللطيف مقالاً بعنوان "مطالب الأمة السودانية" أرسله إلى محرر الحضارة [٦٥]، وقد هاجم فيه سياسة الحكومة في التعلـــيم والقضـــاء والـــتجارة ومشـــروع الجزيرة وتكلفة تعيين الأجانب كمسؤولين حكومـــيين، ودعـــا أيضا ان يحكم السودان سوداني ولا يحكم بواسطة أجانب [٦٥]، وقد سجن علي عبد اللطيف لمدة سنة واحدة مما جعله بطلاً في نظر الخريجين [٦٥].

في نيســـان عـــام ١٩٢٣ أسس علي عبد اللطيف جمعية اللواء الأبيض التي تم تنظـــيمها على أسس مشابهة لجمعية الاتحاد السوداني، وكان أعضاؤها النشطين، بغض النظر عن علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين وآخرين، يؤمنون بتصعيد نشاطاتهم ضد الحكومـــة ويدعون إلى وحدة وادي النيل في ظل التاج المصري [٦٥]. وعلى الرغم من ان الجمعـــية كانت منظمة سودانية و لم تكن شكلياً مرتبطة بالحركة الوطنية المصرية [٦٥]، فأن زيارة حافظ بك رمضان، رئيس الحزب الوطني المصري، تزامن مع صعود الحركة الوطنية السودانية [٦٥]. وقد اتخذت الحكومة إجراء ضد الجمعية ونقلت بعض الأعضاء في الوظائف الرسمية إلى أماكن خارج الخرطوم وهو الأجراء الذي مكن الجمعية من نشر تنظيمها [٦٥].

في آب عـــام ١٩٢٤ انتشرت شائعات في القاهرة بأن الميرغني أجرى لقاء الغي فـــيه قرار موالياً لمصر، والحقيقة هي ان اجتماعاً غير رسمي للأعيان عقد في ٢٢ آب في منزل المفتي حيث تمت صياغة التماس يعكس آراء علي عبد اللطيف لتقديمه إلى الحكومة، وكان الرأي منقسماً في الاجتماع وتجنب أولئك المعارضون للالتماس بإعلان معارضتهم بمشـــورة الســـيد الميرغني. كان الأخير متحمساً للدفاع عن موقف الحكومة وحاجج ان الاقـــتراحات لم يكـــن يريدها الناس كما ان كاتبي الالتماس أنفسهم، كما يعترفون، لا يـــريدون هـــذه الأمور حقا، وقد ألغي الالتماس[٦٤]. ومهما يكن من أمر، فقد كُتب في تقرير في الصحافة المصرية أن الميرغني عقد اجتماعاً رفض فيه قراراً موالياً لمصر وكذلك حضر اجتماعاً ثانياً رفض فيه الاعتراف بالتطلعات السودانية الشرعية. كان الميرغني يرى في هـــذه الشائعات، التي شاعت بعضها في أم درمان وبعضها في مصر، محاولات للحط مـــن شأنه في نظر الحكومة والناس، وأصدر الميرغني رفضاً علنياً نشر في جريدة الحضارة ينكر فيه ان اجتماعاً موالياً لسعد زغلول قد عقد في بيته[٦٥].

خلال هذا الوقت استمرت جمعية اللواء الأبيض في الانتشار في مناطق مختلفة من الســـودان وفي الـــتأثير في الناس، وقد انعكس ذلك في تقارير مخابرات الحكومة وخلق اهتماماً وخاصة بسبب الدعم الذي أبدته الصحافة المصرية لجمعية اللواء الأبيض[٦٦]. كما قلق الزعماء الدينيون لان الجمعية تحدت وهددت مركزهم، وقد قرر السيد عبد الرحمن على وجه الخصوص القيام بعمل ودعا إلى اجتماع في بيته في أم درمان، في عام ١٩٢٣، ألحّ فـــيه على الأعيان كي يعبروا عن رأيهم حول تأسيس جبهة عمل من اجل استقلال البلاد ورفض الاعتراف بالاتفاق الثنائي لعام ١٨٩٩ لأنهم ليسوا طرفاً فيه، وقد أرسلت هـــذه المطالـــب إلى الحاكم العام لكنهم لم يتسلموا رداً منه[٦٧]. واتخذ السيد عبد الرحمن المـــبادرة ثانية ضد جمعية اللواء الأبيض في حزيران عام ١٩٢٤ إذ دعا إلى اجتماع آخر للأعـــيان والمسؤولين وألح عليهم للإعراب عن آرائهم حول مستقبل السودان وادعاءات

المصـــريين[٦٥]. في مذكـــرة سرية، أشار ويليس إلى مساندة السيد عبد الرحمن للحكومة وعلـــق بأن السيد علي "بقي بعيداً وساكناً ينتظر الأحداث"[٦٥]، وفي تلك الأثناء استمرت الحضارة في نشر المقالات التي تنتقد العصبة[٦٥].

وهكـــذا ففـــي عام ١٩٢٤ بدأت ثلاثة تجمعات سياسية في الظهور: الجماعة التقلـــيدية الموالـــية لبريطانيا، والمعتدلون الذين يساندون بريطانيا لكنهم يريدون تطوراً تدريجـــياً نحو حكومة ذاتية واستقلال نهائي، والجماعة المتطرفة المعادية لبريطانيا والموالية لمصر[٦٥].

خـــلال حزيـــران وتمـــوز وآب كانت هناك زيادة مفاجئة في الاحتجاج ضد الحكومـــة في السودان ونظمت المظاهرات بواسطة الجمعية في المدن الرئيسية[٦٥]. اتخذت الحكومـــة خطوات لقمع نشاطات الجمعية فقد أعتقل علي عبد اللطيف مما استفز تمرد طلاب المدرسة العسكرية وفوج السكك الحديدية المصري في ٩ آب[٦٥]، وعلى الرغم من ان كثيراً من النخبة السودانية كانوا يتعاطفون مع المظاهرات، فان البلاد، تبعاً للحكومة، قـــد بقيت هادئة[٦٥]. وبعد اغتيال السيرلي ستاك في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٤ أصدر اللبني إنذارا نتج عنه انسحاب الجيش المصري من السودان.

أدركـــت جمعية اللواء الأبيض ان حضها من النجاح قليل ما لم تكسب مساندة الزعماء الدينين، فاتفق الأعضاء في حزيران على التقرب من السيد علي متوقعين ان يرد بصـــورة إيجابية على مبادرتهم[٦٥]، وعلى أية حال فان السيد علي لم يكن مستعدا لإعطاء الجمعـــية دعمـــه بينما كانت المفاوضات مستمرة بين مصر وبريطانيا. وفي نفس الشهر كتب هو والشريف يوسف إلى الحاكم العام مقدمين دعمهم الكامل للحكومة القائمة[٦٥].

ومهمـــا يكـــن من أمر فقد قرر البريطانيون اتخاذ خطوات لشرح سياستهم في احـــتكار السكر ومشروع الجزيرة الذي لا تزال تساورهم الضنون بشأنه والتحدث إلى الزعماء الدينيين قبل وضع الميزانية[٦٥]. وفي لقاء مع مايكل أعرب السيد علي عن قلقه بان

سياسة الحكومة قد تستخدم من قبل السياسيين الذين يستفيدون من الانتقادات الموجهة إلى احتكار السكر والضرائب، فكان رد مايكل هو ان الحكومة يجب ان تشرح سياستها بصورة علنية وان لا يستخدم السيد علي أو السيد عبد الرحمن ليفعلوا ذلك مما يجعل الزعيمين الدينيين يفقدون شعبيتهم[٦٥].

نتج عن فشل الجمعية في كسب دعم السيد علي ومعارضتهم المتزايدة له محاكمة ساخرة في أيلول عام ١٩٢٤ عقدت في سجن الخرطوم حيث كان يعتقل علي عبد اللطيف ومعظم السجناء السياسيين، وقد حاكموا السيد علي وحكموا عليه بالسجن لمدة عشرين عاماً ونفيه إلى مكة عند إطلاق سراحه، كما حوكم زعماء دينيون آخرون بطريقة مشابهة وحكم عليهم[٦٥]. وطبقاً لتقرير القاضي حول نشاطات هؤلاء السجناء السياسيين فأنهم كانوا يخططون أيضا للحط من قدر الزعماء الدينيين في أعين الحكومة بتوريطهم في المسؤولية عن المظاهرات التي حدثت[٦٥].

قادت نشاطات جمعية اللواء الأبيض وأعضاؤها المنحدرين من انتلجنسيا نادي الخريجين إلى التعليق لمدير المخابرات: "ان أفضل أصدقاء الحكومة هم دافعوا الضرائب واسوا أعدائها هم أولئك الذين يتسلمون الأجور منها، أي مسئولو الحكومة والضباط السودانيون في الجيش المصري"[٦٥].

كان السادة الثلاث قد ساندوا الحكومة في السودان طوال الحرب وفي الفترة اللاحقة للحرب مباشرة ومنذ عام ١٩٢٤ وخوفاً من النفوذ المتزايد لعبد الرحمن فقد بدأ السيد علي بالانسحاب من المسرح السياسي.